محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

إرشادات الممارسة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي

المقدمة

1. ينبغي قراءة إرشادات الممارسة ("**إرشادات**" او "**الإرشادات**") بالاقتران مع التوجيه الإجرائي رقم 1 لسنة 2026 بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي ("**التوجيه الإجرائي**"). وما لم يقتضِ السياق خلاف ذلك، فإن أي إشارة إلى المحكمة في هذه الإرشادات تُعد سارية أيضًا على محكمة التنظيم ("**محكمة التنظيم**"). وتسري هذه الإرشادات على المتقاضين وممثليهم القانونيين وأي ممارسين قانونيين يمثلون أمام محكمة مركز قطر للمال ومحكمة التنظيم ("**مستخدمو المحكمة**").

2. يهدف هذا المستند إلى تقديم إرشادات بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبل مستخدمي المحكمة، بما يضمن الحفاظ على نزاهة الإجراءات القانونية والالتزام بالواجبات المهنية والأخلاقية عند استخدام أدوات مثل ChatGPT وأنظمة الذكاء الاصطناعي المماثلة، بالإضافة إلى الأنظمة المصممة خصيصًا للاستخدام في السياق القانوني. ونرحب باستخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي أمام محكمة مركز قطر للمال ومحكمة التنظيم لما يتمتع به من قدرة على خفض التكاليف وتعزيز الفعالية[1]. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي خير مساعد في البحوث القانونية وصياغة الوثائق وتنظيم المستندات، لكن هناك مخاطر معترف بها دوليًا، بما في ذلك توليد محتوى زائف أو مضلِّل ("هلوسات")، والأخطاء في الاستشهادات، والإفصاح غير المقصود عن معلومات سرّيّة.

3. سيساعد اتباع هذه الإرشادات مستخدمي المحكمة على الحد من هذه المخاطر والحفاظ على المعايير المهنية.

4. لا يوجد في هذه الإرشادات ما يغيّر الواجبات الأخلاقية أو المهنية أو القانونية الحالية المترتبة على مستخدم المحكمة، أو يقلل من شأنها أو يحل محلها. وتظل كلها سارية بالكامل عند استخدام الذكاء الاصطناعي. ويبقى مستخدمو المحكمة مسؤولين بشكل فردي عن أي محتوى يقدمونه للمحكمة أو محكمة التنظيم.

الالتزامات المهنية والأخلاقية

5. يجب أن يضع مستخدمو المحكمة في اعتبارهم أن مسؤولياتهم المهنية والأخلاقية الحالية تظل على درجة كبيرة من الأهمية عند استخدام الذكاء الاصطناعي. وبوجه خاص ما يلي:

   a. يتحمل مستخدمو المحكمة مسؤولية ضمان دقة كل المستندات التي يقدمونها وموثوقيتها، بما في ذلك أي محتوى تم توليده بمساعدة الذكاء الاصطناعي.

   b. يُعد تضليل المحكمة أو تقديم مواد تحتوي على استشهادات قانونية مفبركة أو لا يُمكن التحقق منها أو منسوبة بشكل غير صحيح، إخلالاً بالواجب المهني.

   c. لا يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى الانتقاص من هذه الالتزامات، ويجب أن يكون الاعتماد على مُخرجات الذكاء الاصطناعي مقرونًا دائمًا بعملية تحقق مستقلة.

---

[1] قضية *جوناثان ديفيد شيبارد ضد شركة جيليون ذ.م.م* QIC (E) 3 [2025]، في الفقرة 19.

d. يجب أن يحتفظ مستخدمو المحكمة بسجلات واضحة تُبيّن كيفية التحقق من المحتوى الذي ولّده الذكاء الاصطناعي وأن يكونوا على استعداد لشرح عملية التحقق التي اتبعوها في حال الطعن فيها.

فهم حدود الذكاء الاصطناعي

6. ينبغي أن يدرك مستخدمو المحكمة أن أدوات الذكاء الاصطناعي تولّد الإجابات استنادًا إلى أنماط مستخلصة من بيانات قائمة، وليس استنادًا إلى استدلال قانوني موثوق. لذا، فإن الاستجابات التي تبدو منطقية لا تعني بالضرورة أنها دقيقة. فالمحتوى الذي يولّده الذكاء الاصطناعي يمكن أن:

   a. يحرف القانون، بما في ذلك القواعد الخاصة بكل ولاية قضائية.

   b. يقترح سوابق قضائية أو تشريعات غير صحيحة أو وهمية.

   c. يولّد مبادئ قانونية أجنبية غير ذات صلة.

7. كما هو معترف به دوليًا، يجعل خطر حدوث الهلوسات والأخطاء عملية التحقق المستقل ضرورة ملحّة. ولذلك يجب أن يقيّم مستخدمو المحكمة كل بيان أو استشهاد ولّده الذكاء الاصطناعي تقييمًا نقديًا قبل الاعتماد عليه عند تقديم أي مستند إلى المحكمة.

8. ينبغي أن يتعامل مستخدمو المحكمة مع المحتوى الذي يولّده الذكاء الاصطناعي كنقطة انطلاق، وليس كمصدر نهائي. فيلزم التحقق دائمًا من صحة الاستشهادات عبر مقارنتها بالمصادر الأولية أو قواعد البيانات القانونية المعترف بها.

السرّيّة وحماية البيانات

9. يجب أن يحرص مستخدمو المحكمة أشد الحرص على تجنب إدخال المعلومات السرّيّة أو المتمتعة بامتياز (privileged) أو المحمية في أدوات الذكاء الاصطناعي التي تخزن البيانات أو تنقلها إلى جهات خارجية. ويتيح التوجيه الإجرائي الاستخدام المحدود لمنصات الذكاء الاصطناعي الخاصة والآمنة داخل الأنظمة المصرح بها، حيث تظل المعلومات السرّيّة خاضعة للحماية.

10. يُنصح مستخدمو المحكمة بما يلي:

   i. تعطيل سجلات الدردشة أو ميزات التتبع الأخرى حيثما أمكن.
   ii. استخدام التشفير أو المنصات الداخلية الآمنة إذا تطلب الأمر الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في التعامل مع مواد حساسة.
   iii. الامتناع تمامًا عن إدخال بيانات العملاء السرّيّة أو أدلة المحكمة في أدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة للعموم.

الدقة والمساءلة

11. في العديد من الولايات القضائية، بما في ذلك محكمة مركز قطر للمال ومحكمة التنظيم، تعرضت المستندات التي تحتوي على مواد وهمية أو لم يتم التحقق منها تم توليدها بالذكاء الاصطناعي لانتقادات شديدة، وتم تجاهلها في بعض الحالات. ويجب لمستخدمي المحكمة القيام بما يلي:

i. مراجعة دقة المعلومات الوقائعية والقانونية لكل المواد التي يتم توليدها بمساعدة الذكاء الاصطناعي والتحقق منها.
ii. التحقق من صحة كل الاستشهادات عبر مقارنتها بالمصادر الأولية أو قواعد البيانات المعترف بها.
iii. تجنُّب استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد الأدلة أو فبركة التصريحات.

الإفصاح عن استخدام الذكاء الاصطناعي

12. يُنصح بالشفافية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في أي مستند يتم تقديمه إلى المحكمة أو محكمة التنظيم. وعلى الرغم من أن التوجيه الإجرائي ينص على أنه لا يُشترط الإعلان المسبق عن استخدام الذكاء الاصطناعي إلا إذا طلبت المحكمة ذلك، إلا أنه:

a. يجب أن يكون مستخدمو المحكمة مستعدين لتحديد أي أجزاء من مستنداتهم، إن وُجدت، تم توليدها أو إنجازها بمساعدة الذكاء الاصطناعي.

b. يجب أن يوضحوا كيفية التحقق من مُخرجات الذكاء الاصطناعي لضمان دقتها وامتثالها للالتزامات المهنية.

c. في حال نشوء خلافات بشأن الإفصاح، يجب معالجتها فورًا مع المحكمة أو محكمة التنظيم.

اللورد توماس أوف كومجيد
رئيس محكمة قطر الدولية

السير ويليام بلير
رئيس محكمة تنظيم مركز قطر للمال

6 يناير 2026